

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات يعلن عن تحقيق وطني لمحاربة هذه الآفة

أكد، أمس، المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات، عبد المالك سايج، أنه سيشرع في إنجاز تحقيق وطني حول وباء الإدمان وترويج المخدرات يشمل 48 ولاية يشارك فيها خبراء ومختصون في هذا المجال، كاشفا عرضه على الحكومة عن قريب.

كشف، عبد المالك سايج، خلال استضافته في برنامج "في الواجهة" الذي بثته، أمس، القناة الأولى، أن ظاهرة الإدمان والترويج للمخدرات ستعرف ارتفاعا في السنوات القادمة في الجزائر لسببين، وهما أن الدول الأوروبية كثفت الرقابة على المهربين، وهذا ما جعل تمرير هذه المواد جد صعب. وثانيا أن الجزائر تجاور أهم بلد منتج لهذه السموم القاتلة، وبهذا توصلنا إلى الشروع في إنجاز تحقيق وطني شامل وهو عبارة عن مجموعة أسئلة على 5 أقطاب، تشمل مجالات متعددة، ويشارك فيه 1000 مختص لإنجاح هذا التحقيق الوطني، وهذا تم بعد الاجتماعات التي تمت مع 14 وزارة تعمل على مكافحة هذه الآفة، إلى جانب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، حيث توصلوا إلى التفكير بهذا التحقيق الوطني ثم وضعه في 26 جوان لليوم العالمي لمحاربة الإدمان ليسهل التمييز ومعرفة كل الجوانب التي جعلت هذه الظاهرة تنتشر في شرائح مختلفة بالمجتمع الجزائري. كما أضاف المتحدث ذاته أن عدد الحالات التي تم معالجتها خلال العشر سنوات الماضية بلغت 26686 حالة. أما عدد المدمنين فيبلغ 5545 مدمن سجلت في 2007، وبهذا سجلت ارتفاعا بزيادة 1239 حالة مقارنة بالسنوات الماضية. أما الإحصائيات عن الكميات المحجوزة من طرف قوات الأمن، فأكد المتحدث إنه في 2005 تم حجز 9 أطنان من المخدرات بكل أنواعها وأكثر من 10 طن في 2006 لترتفع في 2007 بحجز 16,5 طن، وهذا يدل على الجهود الجبارة لقوات الأمن لمحاربة هذه الآفة خاصة بعد أن تم القضاء على شبكة المهربين بقسنطينة، إضافة إلى اكتشاف أكبر حقل بأدرار لزراعة الأفيون. وعلى صعيد آخر، رفض مدير الديوان التعليق على ما صرح به وزير الصحة وإصلاح المستشفيات، عمار تو، أول أمس، في ما يخص الـ 50 بالمائة من المخدرات التي تعبر الجزائر وتستهلك محليا، وأنه ليس من صلاحيته نفي أو تأكيد المعلومات التي صرح بها الوزير.